قرار رقم: 1/2 – ت إ

بشأن

تشجيع مراكز الدعم الاجتماعي العائلي للاجئين

إن المؤتمر الإسلامي الوزاري الأول حول التنمية الاجتماعية، المنعقد في إسطنبول بالجمهورية التركية في الفترة من 10 إلى 12 ربيع الآخر 1441هـ (الموافق 7 – 9 ديسمبر 2019) تحت شعار: "المساواة الاجتماعية والرفاه للجميع في الدول الأعضاء: الفرص والتحديات"؛

إذ يستذكر المادة (1) من ميثاق منظمة التعاون الإسلامي التي نصت على هدفين، من ضمن أهداف المنظمة، هما تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها، بما في ذلك الحفاظ على قيم الأسرة الإسلامية، وتعزيز دور الأسرة وحمايتها وتنميتها باعتبارها الوحدة الطبيعية والجوهرية للمجتمع؛

وإذ يستذكر أيضا إلى البيان الختامي الذي اعتمدته الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي المعقود يومي 14 و15 أبريل 2016 في إسطنبول، والذي يؤكد ضرورة تعزيز التنسيق والعمل المشترك مع المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الأسرة في الدول الأعضاء؛

وإذ يستذكر كذلك إلى البيان الختامي الذي اعتمده مؤتمر القمة الإسلامي في دورته الرابعة عشرة، المعقودة في 31 مايو 2019 في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية، والذي يرحب بإعداد وتنفيذ استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة والحفاظ على قيمها في العالم الإسلامي؛

وإذ يشير إلى القرار 1/1–أ بشأن إعداد استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة والحفاظ على قيمها في العالم الإسلامي، الذي اعتمده المؤتمر الوزاري الأول حول مؤسسة الزواج والأسرة والحفاظ عليها قيمها في العالم الإسلامي، المعقود يومي 8 و9 فبراير 2017 في جدة بالمملكة العربية السعودية؛

وإذ يشير أيضا إلى القرار رقم ICHAD–46/1 بشأن الأنشطة الإنسانية لمنظمة التعاون الإسلامي، الذي يدعو الجهات الإنسانية المعنية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي إلى تطوير وتعزيز سياسات شاملة لتلبية احتياجات اللاجئين، والتي ترمي إلى استكشاف الفرص المفيدة للاجئين والمجتمعات التي تأويهم وسد الفجوة بين التدخلات الإنسانية والإنمائية.

وإذ يشير إلى مجال الأولوية المحدد في برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي 2025، والمتعلق بالنهوض بالمرأة وتمكينها ورعاية الأسرة والضمان الاجتماعي، والذي يشجع السياسات الرامية إلى تعزيز الأسرة وتوفير وتيسير خدمات اجتماعية فعالة وموثوقة للأسرة؛

وإذ يرحب باعتماد "استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة والحفاظ على قيمها في العالم الإسلامي"؛

وإذ يشير إلى اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلانَ نيويورك بشأن اللاجئين والمهاجرين، في عام 2016، والميثاقَ العالمي بشأن اللاجئين، في عام 2018؛

وإذ يحيط علمًا بالقرار (A/HRC/26/11) الصادر عن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بشأن "حماية الأسرة"، وبغيره من القرارات الصادرة عن المجلس بهذا الشأن؛

وإذ يسلّم بالدور الذي تضطلع به الأسرة باعتبارها الوحدة الاجتماعية الطبيعية والأولية والأساسية في المجتمعات الحديثة، ولا سيما دورها المحوري التقليدي في المجتمعات الإسلامية؛

ورغبة منه في تعزيز المؤسسات والبرامج الوطنية لدعم الأسر في الدول الأعضاء، **وإذ يعرب** عن تقديره للجمهورية التركية لما تبذله من جهود لإنشاء محفظة متنوعة من المؤسسات والبرامج الوطنية ومن ضمنها مراكز لدعم الأسر والتضامن الاجتماعي ومراكز الخدمة الاجتماعية وبرامج الدعم الاجتماعي للأسر؛

وإذ يرحب بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء المستضيفة لتوفير الحماية والمأوى والمواد الغذائية وغيرها من الخدمات الأساسية للنازحين واللاجئين، **وإذ يُقرّ** بأن البلدان المستضيفة للاجئين تتحمل، على نحو غير متناسب، جزءًا كبيرًا من عِبء تقديم المساعدة والحماية لملايين اللاجئين:

1- يوصي بأن تنظر الدول الأعضاء المستضيفة للاجئين الراغبة في ذلك، في إمكانية إنشاء مراكز للدعم الاجتماعي العائلي تتولّى توفير الخدمات الاجتماعية والتربوية والنفسية الضرورية لعائلات اللاجئين في الدول الأعضاء المستضيفة وفقاً لتشريعاتها الوطنية والتزاماتها الدولية.

2- **يدعو** البنك الإسلامي للتنمية وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية وصندوق التضامن الإسلامي إمكانية النظر في وضع ودعم مشاريع، بالتنسيق مع الدول الأعضاء الراغبة لإنشاء المراكز.

3- **يدعو** الأمين العام إبلاغ هذا القرار إلى مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة.

{}{}{}{}

مذكرة تفسيرية (مقدمة من تركيا)

حول مشروع القرار المتعلق

بتعزيز إنشاء مراكز الدعم الاجتماعي العائلي للاجئين

(مقدم إلى المؤتمر الإسلامي الوزاري الأول حول التنمية الاجتماعية)

1- إن حماية القيم الإسلامية للأسرة ودورها تشكل واحدة من أهداف منظمة التعاون الإسلامي، حيث بات الدور المركزي للأسرة تحت تهديد التحديات المعاصرة وتوجهاتها. فالأسر اللاجئة، فضلا عن هذه التحديات والتوجهات، تجد نفسها في مواجهة العقبات والتكيف والمعيقات والمشاكل في سعيها للحصول على الخدمات الأساسية. أما التحديات المرتبطة "بعودة اللاجئين" بالنسبة للبلدان المضيفة فمستمرة وتتخذ أوجها متعددة بخصوص إعادة الإدماج والتشغيل والتماسك ولا تزال بحاجة إلى المساعدات الخاصة.

2- إن ما نسبته 61.5% من هؤلاء النازحين و67% من اللاجئين في العالم هم من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ولذا فهي في أمس الحاجة لوضع سياسات وآليات جديدة لمعالجة المشاكل المتعلقة بالأسر اللاجئة التي تحتاج وتستحق دعما خاصا لتأمين قوت عيشها ولحفظ تماسكها وتطورها.

3- وقد شددت منظمة التعاون الإسلامي في قرارها رقم: ICHAD-46/1، بشأن النشاطات الإنسانية للمنظمة على ضرورة وضع وتعزيز سياسات شاملة للاستجابة للاجئين، ويجب أن تحظى الأسر، في ضوء الدور المركزي التقليدي الذي تضطلع به، باهتمام خاص في هذه السياسات.

4- إن "استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة والحفاظ على قيمها في العالم الإسلامي"، وانطلاقا من هذا الفهم، قد أبرزت بالفعل، وضمن مجالاتها للتعاون الاستراتيجي، تقديم الدعم للأسر المهاجرة واللاجئة.

5- وفي إطار هذا المجال الاستراتيجي، نصت الاستراتيجية المذكورة على توفير الاحتياجات والخدمات الضرورية لهم، مثل المساعدة المالية والرعاية الصحية والتعليم والرعاية الاجتماعية والإرشاد والاستشارات الأسرية.

6- وقد أدخلت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بعض الآليات والخدمات لفائدة الأسر اللاجئة، ومن ضمنها قصص النجاح والممارسات الفضلى والتي يتعين تكييفها في برامج الاستجابة للاجئين. ومن أجل العمل على استكمال ومأسسة هذه الجهود لدى الدول الأعضاء المضيفة ونشر تلك الممارسات الفضلى على مستوى منظمة التعاون الإسلامي يتعين وضع خدمات الدعم

الاجتماعي على الصعيد الوطني من قبل الحكومات ذات الصلة وبدعم من الدول الأعضاء في المنظمة ومؤسساتها.

7- ويرمي مشروع القرار إلى تقديم إطار وتوجيه لهذا الهدف على مستوى منظمة التعاون الإسلامي كسياسات. وستتولى المراكز بشكل أساسي توفير الخدمات الاجتماعية والتربوية والسيكولوجية الأساسية لفائدة الأسر اللاجئة في الدول الأعضاء المضيفة وكذا اللاجئين العائدين في الدول الأعضاء إلى بلدان إقامتهم الأصلية.